



مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R . C . D

توصيات ملتقى الرافدين | 2019

مركز الرافدين للحوار



ص.ب. 252



009647826222246



info@alrafidaincenter.com



www.alrafidaincenter.com



جمهورية العراق - النجف الأشرف
حي الحوراء - امتداد شارع الإسكان

المقدمة

عقد مركز الرافدين للحوار (RCD) الملتقى الأول له في الثالث من شباط 2019 على قاعة فندق الرشيد ببغداد، وقد حضر الملتقى كبار القادة السياسيين في العراق، وشخصيات مهمة من دول العالم.

وقد بدأ الملتقى في يومه الأول بتنظيم أربع ورش عمل، كانت الورشة الأولى عن تطوير الشرطة العراقية، والثانية عن آثار التغير المناخي: التهديد الجديد للعراق بعد داعش، وأما الثالثة فعن الإصلاح التشريعي في العراق: قانون مكافحة العنف الأسري وسياسة الحماية الاجتماعية، أما الأخيرة فكانت حول إصلاح التعليم العالي.

أما اليوم الثاني، المصادف 4/2/2019، فقد تضمن سبع جلسات حوارية، بالإضافة لجلسة "لقاء القادة". كانت الأولى مع فخامة رئيس الجمهورية د. برهم صالح تحت عنوان (العراق والدبلوماسية الدولية)، وثانيها (الشرق الأوسط: أرض الصراع وقبلة السياسة العالمية)، أما الثالثة فكانت تحت عنوان (دور السلطة التشريعية في بناء دولة المؤسسات)، والرابعة (الاستثمار في الأعمال والطاقة: حبل النجاة للاقتصاد العراقي)، وحملت الخامسة عنوان (حكم القانون والحوكمة في العراق: التطبيق وآفاق التعزيز)، أما السادسة فكانت (الإعمار والإصلاح والمصالحة: عقد اجتماعي جديد)، فيما كانت السابعة (البرنامج الحكومي: بين التحديات والإنجازات)، وقد تضمنت الجلسة المختصة للقاء القادة لقائين منفردين، أحدهما مع الشيخ قيس الخزعلي، والآخر مع السيد قوباد طالباني.

في يوم 5/2/2019 تضمن برنامج الملتقى خمس جلسات، وجلسة حوار مع القادة أيضا. كانت الأولى تحت عنوان (السلطة القضائية: الرؤية والتحديات)، والثانية (قيادة العراق خلال الأزمة المالية والحرب ضد داعش)، والثالثة (دور الشباب في صناعة التغيير في العراق)، وكانت الرابعة (أمن العراق واقتصاده: رؤية الدول دائمة العضوية)، وكانت الخامسة تحت عنوان (أمن العراق: الركن الأساس للأمن الإقليمي)، وتضمنت جلسة لقاء القادة لقائين منفردين، أحدهما مع الشيخ خميس الخنجر، والآخر مع الأستاذ عدنان الزرفي. وستتابع الاستخلاصات والنتائج التي يمكن أن توصف بأنها توصيات، وحسب الجلسات.

الكلمة الافتتاحية

السيد زيد الطالقاني | رئيس مركز الرافدين للحوار (RCD)

- عودته بغداد لممارسة دورها الطبيعي كونها حاضنة لكل التجمعات التي تخص العراق ومناقشة قضاياها السياسية والاقتصادية والأمنية، فضلا عن عودتها لتلعب دور ريادي على المستوى الإقليمي في تقريب وجهات النظر بين مختلف القوى الإقليمية وانها تمتلك الإمكانيات والمؤهلات السياسية لتقوم بهذا الدور المهم.
- جاء عقد ملتقى الرافدين ايماناً من مركز الرافدين للحوار (RCD) بضرورة الحوار، حيث شارك في الملتقى شخصيات عراقية وإقليمية ودولية، بينهم ممن لم يسبق له المجيء الى بغداد منذ فترة طويلة.
- الملتقى سلط الضوء على اهم المشكلات الإقليمية من خلال جمع الفرقاء السياسيين، اذ يجتمع فيه شخصيات رفيعة المستوى وفي جلسة واحدة من المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، فضلا عن مناقشة القضايا الدولية كالقضية الفلسطينية، ومن خلال حضور ممثلين من الاراضي الفلسطينية.
- كان ملتقى الرافدين | 2019 بغداد، باكورة لعقد ملتقيات أخرى في النجف الاشرف وبغداد وبقية مدن العراق.

ورش العمل

W O R K S H O P S

أولاً - ورشة التغير المناخي : التهديد الجديد للعراق بعد داعش:

○ د. كاوا حسن | نائب رئيس معهد ايسست ويست.

○ عزام علوش | رئيس ومؤسس منظمة طبيعة العراق.

أفرزت هذه الورشة عدّة توصيات، منها:

- إن السنوات القليلة القادمة التي سيجز بها سد "أليسو" التركي، يُشكل تهديد خطير للأمن المائي في العراق بما له من آثار خطيرة، مثل الجفاف والتصحر وارتباك الأمن الغذائي ومالها من آثار على السياسات والحركة الاقتصادية والاجتماعية، فإذا تزامنت معه التغيرات المناخية؛ فستكون الآثار أشد قسوة. علما أن العراق الآن يعد خامس دولة في هشاشة البنى التحتية المفترض صمودها أمام تحديات التغير المناخي، وإن أبرز سببين لذلك هما التغيرات المناخية، وحجز الحصّة المائية من دول الجوار.
- يُشيد الدارسون بانضمام العراق لاتفاقية باريس للتغيرات المناخية، داعين إلى تنفيذ التزامات العراق بتقليل الانبعاثات إلى أقل من 0.2 %، والسعي لتخفيض درجة الحرارة درجتين عام 2035.
- تشجيع القطاع الخاص على تنفيذ الأنشطة في مجال الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية، وتطويرها برعاية الدولة، علما أنه من الممكن صناعة مزارع من محطات الطاقة الشمسية.
- التخطيط لتنفيذ الحزام الأخضر من جنوب غرب العراق إلى شماله الغربي بالتعاون مع الدول المتضررة من العواصف الترابية مثل إيران ودول الخليج.
- التخطيط للإفادة من مياه الأمطار والسيول (شرق العراق) باستحداث خزانات وبُحيرات مائية.
- إصلاح النظام الإروائي في العراق وتطويره، وترشيد استخدامات المياه، والاستعانة باستخدام الطرق العلمية الحديثة في الزراعة والري. وكذلك زيادة الكثافة الزراعية التي لا تتطلب كميات كبيرة من الماء.
- الحفاظ على مستوى مقبول من نقاوة الأنهار من الملوثات، واتخاذ التدابير لمنع مكب النفايات فيها أو توجيه "قنوات البزل" نحوها.
- العمل على اصلاح سد الموصل واستعادة طاقته إلى أحد عشر مليار متر مكعب.
- تحصيل كميات من تدفق المياه العذبة بما يُقدّر بـ (50) متر مكعب في الثانية كحد أدنى، لمنع تمدد اللسان الملحي في البصرة.
- التفكير الجاد بإنشاء هيئة دولية عليا من العراق وتركيا وإيران وسوريا، لكي يتشكل المجلس الإقليمي المعني بالإدارة الإقليمية للمياه.
- إذا تعذر استحداث المجلس الإقليمي لإدارة المياه في منطقتنا؛ فلا بُدّ من إبرام اتفاقيات ثنائية فيها مصالح متبادلة، أهمها توفير الحصّة المائية الكافية للعراق. فمع تركيا مثلاً يمكن تأجير سد "أليسو"، أو شراء الكهرباء، أو مد أنبوب نפט أو غاز إلى استانبول، أو السعي نحو استحداث قناة بريّة للنقل من موانئ تركيا إلى الخليج العربي.

ثانيا - ورشة تطوير الشرطة العراقية وتطبيق القانون:

○ د. حسن عباس | جامعة الدفاع الوطني في الولايات المتحدة.

○ د. جاك رايلي | مؤسسة راند - مدير قسم الامن القومي.

أفرزت هذه الورشة عدّة توصيات، منها:

- من الضروري أن تعمل الشرطة العراقية في بيئة ديمقراطية غير مسيّسة، على الرغم من أن عمل الشرطة في العديد من الدول المجاورة مُمسّساً، مثل الأردن والسعودية وإيران.
- تعتمد الشرطة العراقية على التدريب العسكري فقط، وهي تفتقر للمؤسسات التعليمية المتقدمة، ويجب أن يكون لدى ضباط الشرطة كفاءة استخدام الحاسوب. كما يجب أن يحصل ضباط الشرطة العراقية على التدريب الخارجي.
- يجب أن يكون عمل الشرطة المجتمعية هو بناء علاقات جيدة مع المجتمع وليس فقط جمع المعلومات الاستخباراتية.
- يجب أن تلعب الاستخبارات والأدلة الجنائية دوراً مهماً في عمل الشرطة وأن تكون قائدة له.
- لا بد أن يكون لوزارتي الداخلية والدفاع نفس الأهمية في السياق السياسي فكلا الوزارتين تشكلان دعامة الامن الوطني.
- من حيث المبدأ أية جماعة مسلحة تشكل مشكلة داخل الدولة، لأنها لا تعمل بالسياق القانوني والدستوري وبالنسبة للحشد الشعبي فظالما انه مؤسسة رسمية فانه يجب ان يستفاد من خبراتهم وان ينظم بعضهم في صفوف الشرطة على وفق معايير محددة.
- إنّ المسألة الرئيسية في عمل الشرطة عكس الثقة والشرعية، فجهاز الشرطة يجب ان ينظر اليه على انه جهاز عادل ومسؤول ويعكس الشرعية.
- عند تعيين ضباط الشرطة يجب الاعتماد على التوصيات التي يقدمها الضباط الموجودين او الاستعانة بالمؤسسات، كذلك يجب ان يكون هناك يوم مفتوح لزيارة مراكز الشرطة حتى يتمكن الشخص الراغب بالانخراط في سلك الشرطة التعرف على ما تتطلبه تلك المهنة.
- لا بد ان يكون هناك فحص جنائي للمتقدمين للتعيين في سلك الشرطة.
- يجب ان يتم التوضيح للضباط الجدد ضوابط العمل ونظام الترقية في سلك الشرطة، فضلا عن التعويضات والرواتب ولا يجب التركيز على التقاعد وانما يجب التركيز على الفترة الفعلية.
- يجب ان يكون هناك نظام مرن فيما يتعلق بالاجازات المرضية والساعات الإضافية من اجل زيادة رضا العاملين، فضلا عن الاعتراف بالإنجازات وتقديم كتب الشكر، وان توزع المهام على مختلف الأشخاص لتجنب الملل والسماح للضباط المساهمة في القرار، وأن تكون الترقّيات متساوية مع جميع المكونات.
- يجب ان يكون هناك آلية للتقييم من خلال استبيان الضباط الذين تركوا الخدمة عن سبب ذلك، كذلك الاستبيان من الضباط المستمرين بالخدمة عن سبب استمرارهم.
- لا بد أن تكون هناك شفافية في عمل الشرطة من خلال نشر المعلومات حول الجرائم الكبيرة، لأن نشر المعلومات يؤدي الى رضا المواطنين، كما يجب أن تكون هناك مسوحات دورية داخل جهاز الشرطة من اجل التثبت من نزاهة المنتسبين وضمان عدالة المؤسسة.
- يمكن تعزيز الشفافية من خلال حرية المعلومات وتقديم الحوافز لتقليل الرشوة كما يمكن تعيين محامين مدنيين للتحقيق في القضايا الداخلية، فضلا عن مراجعة الشكاوى المدنية وتعيين جهات مدنية تمثل المجتمع في تقييم جهاز الشرطة.

ثالثاً - الاصلاح التشريعي في العراق: قانون مكافحة العنف الأسري وسياسة الحماية الاجتماعية:

○ ريجنا علاء الدين | مؤسسة مাদري لحقوق المرأة.

أفرزت هذه الورشة عدداً من توصيات، منها:

- توصل الحاضرون إلى ضرورة تشريع قانون الحماية من العنف الأسري بحيث يُقنن إمكانية قيام المنظمات غير الحكومية بإدارة مراكز لإيواء ضحاياها، علماً أن هناك إسناده دستوري لتشريع هذا القانون، مُتمثلاً بالمادة (29) منه. كما وأن هنالك دعوات لإنشاء مراكز إيواء المُعنفين، وأن يُميزوا عمّن يحتاج مُساعدات إنسانية.
- التأكيد على أن يكون القانون شاملاً لجميع أفراد الأسرة، وليس مُختصاً بالعنف الذي يُمارس على المرأة فقط، كالشيخ أو الرجل أو الطفل أو الأب. بالإضافة إلى ضرورة الإهتمام بالتوعية المجتمعية للقانون، والإفادّة من الإعلام لتعريف الشرائح المُستهدفة بحقوقهم منه.
- ضرورة الانفتاح على منظمات المُجتمع المدني، بالإضافة إلى دعمها تشريعياً، لأنها غير مُقيّدة بالأطر الروتينية التي تعتمدها دوائر الدولة، وذلك بعقد جلسات استماع، من البرلمان، إلى آرائهم والنظر فيها قبل تشريع القانون، وتوفير الحماية القانونية لمراكز الإيواء التي تُدار من قبل منظمات غير حكومية.
- التأكيد على ضرورة تعديل قانون العقوبات في فقراته المُعلقة بالمرأة قبل البدء بتشريع هذا القانون، ممّا يُساعد على إتمام المهام.
- ينبغي حسم النزاع في أحقية اللجان المعنية بإصدار هذا القانون. فلجنة المرأة ترى أنها الأحق، فيما ترى اللجنة القانونية عكس ذلك.
- ضرورة وضع ضوابط صارمة لإنشاء المنظمات أو المراكز الخاصة بالإيواء، لتكون أكثر فاعلية ومُتخصصة، بحيث يتعدّر معها وصول غير المؤهلين لتأسيسها أو إدارتها.
- ينبغي أن تقوم مؤسسات الدولة الأمنية، كوزارته الداخلية، بتوفير الحماية الأمنية اللازمة لمراكز الإيواء، ومراقبة عملها.
- يمكن الاستفادة من تجربة تطبيقات القانون المُشرّع في إقليم كردستان، وضرورة ملاحظة مدى فاعليته عبر ملاحظة نسبة نجاحه ونسبة الفشل هناك.
- إيجاد شرطة مُجتمعية لهذه الملاجئ والمراكز ضرورة ماسة.

رابعاً: ورشة إصلاح التعليم العالي:

- د. دلاور علاء الدين | رئيس مركز الشرق الاوسط للأبحاث (ميري).
- د. طالب محمد كريم | نائب رئيس مجلس ادارة مركز الرافدين للحوار (RCD)
- أفرزت هذه الورشة عدّة توصيات، منها:
- شهد التعليم العالي في العراق تطوّر مضطرد بلغ ذروته في سني السبعينات، ثمّ بدأ بالتدهور والتراجع إبان الحروب المتعاقبة مع إيران / الكويت / وزمن الحصار، وحتى بعد انهيار الديكتاتورية في العراق، فلا يزال الوضع في الرصانة العلمية، وأنماط إدارة الفعاليات التعليمية يتجه نحو الانحدار وقد شخصت ورشة العمل مجموعة ظواهر عامّة في التعليم العالي، منها:
- انعدام التنسيق بين وزارة التربية ووزارة التعليم العالي، بحيث يشكو التعليم العالي من ضعف مخرجات وزارة التربية. لذلك توصي الورشة تشكيل مجلس التنسيق التربوي الوطني من الوزارتين.
- تفتقد وزارة التعليم العالي إلى استراتيجية علمية يمكن اعتبارها دليل عمل للجامعات ومراكز الأبحاث الجامعية، يتم ضبط الفعاليات في ضوئها، لذلك تدعو الورشة وزارة التعليم إلى إعلان رؤيتها للحاضر العلمي والمستقبل، وأهدافها الوسيطة والبعيدة، وسبل تحقيقها.
- وجود عدد هائل من الاستثناءات الإجرائية، لذلك صار هناك تضييعا واضطرابا في الممارسة المعيارية في إسناد المهام وفي العمل الجامعي. لذلك توصي الورشة باعتماد معيارية ثابتة لا توهنها الاستثناءات.
- في الأقسام العلمية للكليات خلل في مناهج المواد العلمية وتخلف، ومفردات لم تعد ذات قيمة. لذلك لا بد من إعادة نظر شاملة في المفردات بحيث تواكب التقدم العلمي الراهن، وعلى مستوى الدراسات الإنسانية والعلمية، وتوصي الورشة بإضافة مادة لغة أجنبية تُدرس بشكل جدي، والتركيز على التعليم باللغات الأجنبية لكل التخصصات، وتأهيل في ممارسة الكمبيوتر.
- اعتماد تقييم الطلبة للأساتذة كمؤشر من بين عدد مؤشرات في تقييم الأستاذ.
- اعتماد فرق لتقييم وامتحان الطلبة من خارج الجامعة.
- صار اعداد الأساتذة أمرا في غاية الأهمية، وحيث أن هذا الإعداد اوكل للدراسات العليا، فإن إعادة ترتيب هذه الدراسات وتنظيمها، وضبط قوانين الشهادة العالية، وكنموذج مستقى من تجربة كردستان يهدف الى أن تكون مخرجات مرحلة الدكتوراه (باحث مُميز) وجعلها أربع سنوات، الأولى في مواد التهيئة والتمهيد، والثانية مُعاشة في جامعة أجنبية، وتكتب الرسالة في الثالثة والرابعة.
- يتطلب أمر إعداد الأساتذة تصميم دقيق لنظام الترقّيات العلمية.
- يتطلب تنشيط البحث العلمي "حل مراكز الأبحاث في العراق"، وإعادة تشكيلها على أساس التخصص الدقيق مع امتيازات مُهمّة للباحثين.
- اتفق الحاضرون على أن تجربة العراق في مجال التعليم الأهلي الجامعي تجربة "غير مُوفّقة"، بيد أن الحاجة لا تزال قائمة لهذا النوع من الكليات والجامعات. لذلك يتطلب الحال إعادة النظر بما منحتهُ الوزارة من رخص لتأسيس الكليات والجامعات وضبط العمل فيها، وتقييم مخرجاتها بشكل علمي، وكمثال مستقى من تجربة كردستان اشتراط إعطاء الرخص بوجود توأمة مع جامعة أجنبية رصينة، ومواصفات خاصة للملاك، وتوفير المختبرات والبرنامج الدراسي على أن تكون للجامعة الأهلية إضافة نوعية.
- يتطلب وضع العراق العلمي حاليا تشجيع جامعات أجنبية على فتح فروع لها في العراق، أو إلزام الكليات والجامعات الأهلية بالتوأمّة مع جامعات عالمية رصينة.
- وزارة التعليم العالي بحاجة الى تطوير رؤى جديدة للتعليم العالمي مع خارطة طريق لرسم هذه الرؤى ونظام تواصل مع الجامعات كما هو الحال في الإقليم.
- توحيد سبل تنظيم الجامعات في عموم البلاد وكردستان، والمُحافظات غير المرتبطة بإقليم.
- التركيز على نمط التعليم الذاتي.
- في صدد إعداد القيادات الجامعية؛ رأى الحاضرون أن مؤهلات القائد الجامعي ليس فقط التراكم العلمي، إنّما القدرة والمهارة في تخطيط الأهداف والوسائل وتنفيذها بشكل أمثل.

الجلسات

S E S S I O N S

الجلسة الأولى: العراق والدبلوماسية الدولية: العودة الى نطاق التأثير:

- الدكتور برهم صالح | رئيس جمهورية العراق.
- كيمبرلي دوزير | صحفية في مؤسسة CNN الامريكية (مدير الجلسة).
- تحقق الانتصار العسكري على داعش بفضل تضحيات العراقيين والدعم الذي حصل عليه العراق من الحلفاء، وهذا الانتصار شكل نقطة تحول في المنطقة والعراق الذي كان دوما عنصرا أساسيا للتغيير في الشرق الأوسط، وهو الآن يحظى بفرصة لتحقيق الاستقرار.
- تحقيق الاستقرار يتطلب اجراء الإصلاحات التي تتعلق بالحوكمة والحكم الرشيد فضلا عن انتهاء الازمات التي يعاني منها البلد.
- المنظومة الإقليمية منظومة غير مستقرة وهذا واضح من خلال العقود الأربعة الأخيرة التي مر بها العراق والتي اتسمت بعدم الاستقرار.
- العراق الذي خرج من حربه ضد الإرهاب يريد ان يعيش باستقرار وان استقرار العراق استقرار للمنطقة، لان الدور العراقي في المنطقة هو دور محوري ولا يمكن ان تكتمل المنظومة الإقليمية من دون العراق.
- يجب أن يكون الوجود الأجنبي في العراق منظما حسب اتفاقية، ولا نقبل أن يكون هذا التواجد لأغراض تتعلق بمراقبة دول أخرى.
- التعاون العسكري العراقي مع الولايات المتحدة يقتصر على الدعم العسكري للعراق لمحاربة داعش حسب اتفاقية مبرمة ولا يسمح الدستور العراقي باستعمال الاراضي العراقية لمراقبة أو مهاجمة جيرانها من قبل أي قوة كانت.
- هناك حوار جاد حول بقاء أو خروج القوات الأمريكية، وسوف يحسم هذا الأمر من قبل الحكومة ومجلس النواب.

الجلسة الثانية: الشرق الأوسط: أرض الصراع وقبلة السياسة العالمية:

- الشيخ صباح الساعدي | رئيس كتلة الاصلاح والاعمار.
- حسين عبد اللهيان | المساعد الخاص لرئيس البرلمان الايراني للشؤون الدولية.
- عبد العزيز بن صقر | رئيس مركز الخليج للأبحاث - المملكة العربية السعودية.
- د. ابتسام الكتبي | رئيس مركز الامارات للسياسات.
- محمد أشنية | مبعوث الرئيس محمود عباس.
- د. فرهاد علاء الدين | مستشار رئيس جمهورية العراق (مدير الجلسة).
- ضرورة ان يكون هناك تضامن دولي واقليمي لمكافحة الإرهاب وتجريم من يحرض على الكراهية.
- يلزم تخليص المنطقة العربية من الإرهاب المدفوع من أنظمة تريد الهيمنة ويجب ان يتوقف تسليح الميليشيات وتعزيز القوى العقلانية.
- لا بد من تعزيز الاعتدال والعدالة، ويجب ان يكون الوطن أولا وليست الطائفة وليست الهوية الأثنية، وان يتساوى الجميع امام القانون.
- الاستفادة من كون المرحلة المقبلة مواتية لعقد مؤتمر للسلام حول الشرق الأوسط، اذ ان الازمة السورية في مربعا الأخير.
- زيادة المساعدات التي تقدمها الدول الإقليمية للفصائل الفلسطينية.
- ضرورة رسم رؤية استراتيجية لحل مشاكل الشرق الأوسط، وعدم الإرتكاز على المصالح الذاتية للدول، والتخلص من السياسات الخاطئة لبعض اللاعبين الإقليميين، التي أدت الى زعزعة الاستقرار في بلدان مثل اليمن وسوريا.
- يجب عدم السماح بإيجاد قواعد عسكرية اجنبية في المنطقة، وان لا يكون العراق مكانا لتسوية الحسابات في المنطقة.

- تحتاج المنطقة الى ترتيبات سياسية وامنية جديدة تبنى على أساس الثقة وان تكون العلاقات بين الأطراف بناءً وقائمة على التعاون لتلبية حاجات المواطنين من خلال العمل المشترك البعيد عن التنافس.
- أن وجود الجماعات العقائدية المسلحة التي تعمل خارج إطار الدولة تشكل تهديداً للأمن ولا يوجد دولة في العالم تحترم نفسها تسمح بوجود مثل تلك الجماعات.
- إقناع بعض الدول الإقليمية التي تهدد الاستقرار من خلال توظيف العديد من الآليات وتسعى الى الهيمنة بأن هذا السلوك غير مقبول، فبناء الامبراطوريات لم يعد مطروحاً ولا بد من احترام سيادات الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.
- تدخل الدول العظمى في المنطقة لا يخدم استقرارها لان ذلك يؤدي الى خلق المحاور المتنافسة، وكذلك فان وجود احتلال دول لدول أخرى فانه يزيد من عدم الاستقرار.
- ضرورة تخفيف حدة الصراع الديني والاثني ومحاربة الأفكار المغذية لتلك الصراعات، وانهاء الصراعات المسلحة والتدخلات الخارجية وسحب القوات الأجنبية، ووقف مصادر تمويل الإرهاب
- انهاء حالة الاستقطاب والمحاور لبناء (شرق أوسط خالي من التوتر) مع تحفيز الاقتصاد كعامل إيجابي للتعاون، وكذلك السعي لتحقيق الاندماج الفكري والمذهبي.
- الاستمرار بالتحول نحو الأنظمة الديمقراطية وتمكين الشعوب من اختيار أنظمتها وحكامها.

الجلسة الثالثة: دور السلطة التشريعية في بناء دولة المؤسسات:

○ الاستاذ محمد الحلبوسي | رئيس مجلس النواب العراقي.

○ د. دلاور علاء الدين | رئيس مركز الشرق الاوسط للأبحاث - ميري (مدير الجلسة).

- يتطلب الشأن الانتخابي العراقي تنسيقاً أكبر وحوارات أكثر من أجل إنضاج القوانين وتشريعها.
- يتجه مجلس النواب في الفترة الحالية الى إعطاء الأولوية لتشريع القوانين التي تهم حياة المواطن اليومية، ولا بد من التعاون في سبيل إنجاح ذلك فالتعاون في مواجهة الإرهاب يجب ان ينسحب على التشريع.
- يجب انهاء ملف التعيين بالوكالة كما يجب تفعيل المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد وإيجاد إطار جامع للوكالات المعنية بمحاربته.
- في الفصل التشريعي الاول، لم تقدم الحكومة اي مشروع قانون عدا قانون الموازنة الاتحادية.
- رئاسة مجلس النواب وأعضائه حريصين على تحديد مهام المجلس ولا نريد تداخل السلطات ونحن ننتظر مشروع قانون رئاسة الجمهورية.
- البرلمان لم يأخذ دوره بعد، اذ كانت هناك مشكلة الكتلة الأكبر وحرصاً من مجلس النواب على حلها فقد عقد جلسات في ساعات متأخرة.
- قرار اخراج القوات الامريكية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار رأي القوات المسلحة العراقية والقائد العام للقوات المسلحة، فالعراق خرج من معركة خسر فيها الكثير وغير مستعد لإعادة التجربة. والعراق يحتاج إلى علاقات جيدة مع الجميع، ولا بد من اتخاذ هكذا قرار في وقت الاستقرار لا الحرب.
- مجلس النواب بحاجة إلى الاصلاحات الداخلية وضبط دوام النواب ومواظبتهم على الحضور، فضلاً عن تشريع القوانين التي نص عليها الدستور مثل قانون النفط والغاز وقانون مجلس الاتحاد والمحكمة الاتحادية وتنفيذ المادة ١٤٠ وإجراء المصالحة الوطنية ومراقبة أداء الحكومة وتنفيذ البرنامج الحكومي.

الاستثمار في الاعمال والطاقة: حبل النجاة للاقتصاد العراقي:

الجلسة الرابعة

- د. فلاح العامري | مستشار وزير النفط العراقي.
 - د. نوري الدليمي | وزير التخطيط.
 - د. لؤي الخطيب | وزير الكهرباء.
 - السيد علي العلاق | محافظ البنك المركزي.
 - د. ماجد الساعدي | رئيس مجلس الأعمال العراقي.
 - د. طورهان المفتي | رئيس الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات (مدير الجلسة).
- يحتاج الاستثمار الى العديد من المتطلبات، أهمها الأمن والاستقرار السياسي فضلا عن توافر بنى تحتية جديدة مثل النقل والفنادق ونظام مصرفي متطور.
 - ضرورة أن تقوم وزارة النفط بالعديد من الخطط الاستثمارية منها استحداث تشكيلات مختصة بالاستثمار مع كوادر مختصة بذلك من ذوي الخبرة لوضع رؤية استثمارية شاملة، والاستثمار في العديد من المجالات مثل خطوط النقل الخام واستخدام الغاز كوقود للسيارات.
 - لم ينجح العراق لحد الان في ملف الاستثمار الأجنبي والذي يقوم على أساس توفير المال والتكنولوجيا في مقابل الحصول على حوافز ربحية، لذلك لا بد من تخطيط هذا النمط من الاستثمار.
 - أهمية الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية، ويعد تنوع مصادر الدخل أحد معاييرها.
 - تحقيق التنمية يتطلب إيجاد صيغ تشريعية تحمي الشركات الأجنبية والدولة العراقية بإيجاد نقطة توازن تحفظ مصالح الطرفين.
 - تحتاج الحكومة الى الوقت والتخصيصات من اجل إعادة اعمار مشاريع الكهرباء اذ أن المنظومة الوطنية قد خسرت 4000 ميكاواط و18% من شبكات التوصيل.
 - يجب أن نوضح الشعب بأننا قدمنا خطط لأجل زيادة انتاج الكهرباء 15-17%، وان زيادة الإنتاج لهذه السنة سيكون 7% وبذلك ستزداد ساعات التجهيز بهذا القدر. وهناك حاجة لفك الاختناقات في الشبكة كونها تؤثر على ساعات التجهيز.
 - تستهلك العشوائيات نسبة كبيرة من انتاج الكهرباء وذلك لوجود أكثر من مليون عشوائية، كما ان عدد المتجاوزين 4 مليون نصفهم من العشوائيات. وهذه مشكلة مُعقّدة لا بد من حلها.
 - الحفاظ على هذا النمط من السياسة النقدية واستقرار الأسعار جزء مهم لتحقيق الاستثمار وقد نجح البنك المركزي في المحافظة على استقرار سعر صرف العملة بمعدل تغير 2% كما ان نسبة التضخم اقل من 1% ويعد هذا مؤشرا مثاليا.
 - المشكلة التي تواجه الاستثمار في العراق لا تتعلق فقط بالتمويل وانما بعقبات أخرى مثل بسط الامن وسيادة القانون وأيضا لا بد من ان تكون هناك حماية للمستثمر، فعلى الحكومة توفير هذه الاشتراطات.
 - هناك مشكلة في سداد الديون التي تقدمها المصارف بسبب ضعف سلطة القانون فمن مجموع 39 تريليون هناك 6 تريليون متعثرة، وهذه مشكلة لا بد من حلها، ورغم ذلك فقد طرح البنك المركزي مشروعا لتقديم القروض تشترك فيه جميع المصارف.
 - يعتمد الاستثمار الأجنبي على مجموعة أسس أولها الامن والاستقرار وثانيها توفير البنى التحتية مثل الطرق والمجاري وغيرها وثالثها الإقراض من البنوك المحلية ورابعها مكافحة الفساد، ولا بد من توفير ذلك كله.
 - يمكن للحكومة العراقية الاعتماد على المستثمرين العراقيين في الخارج، إذ تبلغ حجم رؤوس الأموال العراقية 55 مليار دولار، وان تجارب الدول الخارجة من الحروب كانت تعتمد على أبنائها المغتربين مثل المانيا واليابان، فلا بد من مد جسور العلاقة مع المغتربين.
 - يمكن اختيار مناطق معينة من العراق والبدء فيها كنموذج للاستثمار وإعادة الاعمار، ويمكن ان يتم اختيار المناطق المحررة من داعش بسبب ما تعانيه من خراب وبطالة او يمكن اختيار البصرة لما تعانيه من صيف لاهب ومشكلة في امدادات الطاقة الكهربائية.

حكم القانون والحوكمة في العراق - التطبيق وآفاق التعزيز:

الجلسة الخامسة

○ الاستاذ حسن الكعبي | نائب رئيس مجلس النواب العراقي.

○ خوان فرناندو اكيولار | عضو البرلمان الاوروبي ووزير العدل الاسباني السابق.

○ د. صلاح نوري خلف | رئيس ديوان الرقابة المالية.

○ القاضي جاسم العميري | رئيس جهاز الاشراف القضائي.

○ د. كاوه حسن | نائب رئيس معهد ايسست ويست.

○ د. بلال وهاب | (مدير الجلسة).

- الدور الاول في مكافحة الفساد يكون لمجلس النواب، وهناك ضرورة للعمل الجاد لوضع منظومة رصينة لمكافحة الفساد، وتقييم بعض التشريعات الضامنة للحد من استئثار الفساد في البلاد واكمال ما ينقصها.
- العمل على تفعيل قانون مجلس الخدمة الاتحادي على وفق الأصول التي شرع من أجلها.
- فك ارتباط مكاتب المفتشين العموميين من الوزارات وسيلة أخرى يعمل عليها مجلس النواب.
- وجوب تفعيل الرقابة على حركة الأموال الخارجة من البلاد، وملاحظة مدى الموازنة بينها وبين البضائع الداخلة للعراق.
- محاربة الفساد تنطوي على جانبين، الأول هو الجانب الوقائي قبل وقوع الفساد، والثاني العلاجي عندما يقع الفساد وتعرض أمام القضاء وهنا يبدأ دور القضاء.
- يجب أن تساعد البيئة القانونية الأشخاص الذين يقومون بالكشف عن القضايا التي تنطوي على ملفات فساد، في تقديمها إلى القضاء وتحميتهم وتكريمهم.
- أصبح هناك مبالغة في مزاد العملة. اذ تخرج العملة الصعبة بدون دخول البضائع في المقابل.
- العمل على تنشيط ملف المصالحة، لما له من أهمية في تحقيق السلام وتثبيت قيم المواطنة وتعزيز الديمقراطية.
- الابتعاد عن المحاصصة التي أدت إلى تكبيل المبدعين في الوزارات ومؤسسات الدولة، من تطبيق الأفكار الخلاقة وإتاحة الفرصة لتنفيذ الاتجاه الصحيح.
- الكتل السياسية تفرض الوزراء على رئيس الحكومة المكلف والوزراء يعانون من ضغوطات الاحزاب عليهم.
- على البرلمان أن يمارس مسؤولياته التشريعية والرقابية بشكل أفضل، والعمل على تنشيط مهام الهيئات المستقلة.
- الاستثمار الاجنبي متوقف على إجراءات الحكومة لمحاربة الفساد، ومصادقية الدولة ومكانتها في الساحة العالمية متوقفة على ذلك.

الجلسة السادسة | الإعمار والإصلاح والمصالحة - عقد اجتماعي جديد:

- الاستاذ بنكين ريكاني | وزير الاعمار والاسكان والبلديات.
- هانسي اسكوبار | السفير الإسباني في العراق.
- د. محمد سلمان السعدي | رئيس الهيئة العليا للمصالحة الوطنية.
- ليندا روبنسون | باحثة في مؤسسة راند.
- حنان الفتلاوي | رئيسة حركة إرادة.
- كاميران بيلاني | مؤسسة ميري (مدير الجلسة).

- استبدال الآلية المعتمدة الآن في إعادة بناء المناطق المتضررة من الموصل، لأنها عملية غير مجدية. حيث أن مساحات البيوت صغيرة بالأصل، الأمر الذي يجعل عمليات رفع الأنقاض لا جدوى لها.
- من المهم جداً التعامل مع المناطق المدمرة كلياً، وإعادة إعمارها، ليتسنى للعوائل العودة إلى بيوتها، وإيلاء الاهتمام البالغ بمدينة الموصل - لاسيما الساحل الأيمن منها.
- لم يتم استلام الاموال التي وعد بها العراق خلال مؤتمر الكويت.
- تركيز الحكومات المحلية والاتحادية على المشاريع الضرورية، الا ان الرؤية الاستراتيجية تغيب في اختيار المشاريع.
- تعد المصالحة اشتراطاً أساسياً لتشجيع العالم على مساعدته العراق في إعادة الإعمار. وينبغي العمل على الموازنة بين المتطلبات الأمنية والمتطلبات الإنسانية في عملية المصالحة. والأهم دونها، ستكون إجراءات الحكومة غير مفيدة بالمرّة.
- ضرورة أن يكون للمرأه دور في عملية المصالحة ومشاريعها.
- في دول العالم القائد يقود الشارع، ولكن في العراق الشارع يقود السياسيين.
- ضرورة العمل على ملف تقديم الخدمات للمواطنين، وتوزيع الثروات، والعمل على ضمان حقوق المواطن.
- الاهتمام بالحكومات المحلية، لأنها المفتاح الحقيقي لفهم المتطلبات المحلية، سواء كان في مجال الإعمار والتنمية ام في مجال تقديم الخدمات.
- ينبغي العمل على تنسيق الأنشطة تنسيقاً كاملاً، لأن التعثر في أحدها يؤثر على تنفيذ المهام الأخرى.
- العمل بشكل جدي على وضع الحلول المناسبة لمعالجة أزمة السكن في العراق.

البرنامج الحكومي بين التحديات والإنجازات:

الجلسة السابعة

● جون ويلكس | السفير البريطاني في جمهورية العراق.

● د. ليث كبة | مستشار رئيس الوزراء.

● مايك نايتس | باحث في معهد واشنطن.

● د. حارث حسن | باحث في مؤسسة كارنيجي.

● كريكور جاكبي | مدير برنامج الشرق الأوسط في مؤسسة كونراد اديناور (مدير الجلسة).

● ثمنت الجلسة ابتعاد العراق عن سياسة المحاور، بحيث يتمتع الآن بمصداقية دولية، ويمكنه لعب دور إيجابي في المنطقة، والعمل على ضرورة اعتماد علاقات متوازنة مع دول الجوار.

● وجد الباحثون أن العراق يمكن أن يكون دولة قوية في المنطقة، وعليه البحث عن شراكات إقليمية ودولية، مع التيقن أن لديه القدرة على تجاوز التوتر، والوقوع في فخ الأزمات.

● ينبغي أن تكون هناك أجندة واضحة لآليات الإصلاح، وكيفية.

● يجب العمل على رفع مستوى الخدمات وتلبية حاجات المواطنين، إذ من المتوقع أن تكون موجة المظاهرات في السنة القادمة أشد وأكثر حدًا مما سبقها.

● العمل، بشكل جدي، على تحويل الاقتصاد من ريعي إلى اقتصاد متنوع، واعتماد الإدارة الفعالة للموارد المتناقصة.

● تمخض عن الجلسة أن إصلاح الأوضاع يبدأ من خلال التغيير على المستوى الاجتماعي.

● الحذر الشديد من ظهور نسخة أخرى من داعش، لتوفر الظروف الملائمة، فالانتقال، نحو التمرد، في ظل هذه الظروف سهل جدا .

● يلاحظ المراقبون ظاهرة انتشار السلاح خارج أطر الدولة، الأمر الذي يستدعي وضع الحلول اللازمة لمعالجة هذه الظاهرة.

● نظرا لنجاح قوات مكافحة الإرهاب في أداء مهامها الصعبة، فإنه يلزم تطويرها وتأهيلها ودعمها بما يعزز من قدراتها.

● يجب أن تعمل جميع التشكيلات العسكرية، كقوات الجيش والشرطة والحشد الشعبي، كفريق واحد.

● دعت الجلسة إلى ضرورة تكاتف دول الإقليم (العراق وسوريا وتركيا وإيران والمملكة العربية السعودية) في مكافحة الإرهاب، وغلق منافذ تمويله، ودفع الأخطار عن المنطقة بالتكامل الاقتصادي، والإفادة المشتركة من الثروات.

● على الحكومة المركزية تغيير قانون الانتخابات، قبل مدّة من موعدها، بما يضمن نزاهتها وتمثيلها لإرادة العراقيين، وثقتهم بمخرجاتها.

● ضرورة أن يشعر المواطن بإنجازات السنة الأولى من عمر الحكومة، حتى تتبلور الثقة بينه وبينها.

● على الحكومة العمل على توظيف علاقاتها الدولية لتطبيق برنامجها الحكومي.

● العمل على فسخ المجال للقطاع الخاص، المحلي والإقليمي والدولي، وتفعيله، كونه جزء من الحل لمشكلات البلد، وذلك يقتضي تكامل قطاعات الدولة معه.

السلطة القضائية : الرؤية والتحديات:

الجلسة الثامنة

○ القاضي فائق زيدان | رئيس مجلس القضاء الأعلى.

○ مشرق عباس | صحفي (مدير الجلسة).

- يمثل القضاء العمود الفقري لبناء الدولة الديمقراطية، ويعد العراق من الدول السبّاقة بوجود قضاء مستقل عام 1963 متمثلاً بمجلس القضاء، وأنه ألغي في 1977 ثم أعيد بعد التغيير.
- ان اللجنة المسؤولة عن صياغة الدستور العراقي جعلت من استقلال القضاء امر منقوص، كربط تعيين السلطات العليا في القضاء بتصويت اعضاء مجلس النواب.
- اقترح المحاورون على اللجنة القانونية في البرلمان وضع نصوص بديلة وخاصة بالسلطة القضائية.
- ان منصب القاضي يخضع لمعايير مهنية بحتة، فلا يمكن تعيينه وفق الانتماءات والترشيح الحزبي لضمان استقلاليته.
- يبقى مستقبل استقلال القضاء مرهون بتعديل الدستور العراقي.
- ان عدم فهم آلية عمل المؤسسات القضائية (الاداري، الدستوري، الخ) له اثر كبير في ضبابية الموقف.
- ان الكم الهائل من القضايا والمستحدثات التي مر بها البلد ابتداء من سقوط النظام الى احتلال الموصل ونشوء مؤسسات المجتمع المدني اكسب قضاتنا خبرات عميقة، ومع ذلك لا بد من تعزيز خبراتهم.
- الحكم بمبدأ استقلال القضاء وتوفير الحماية للقضاء، وضروره توفير ما يلزم عنها من امور مادية ولوجستية.
- ان عدد القضاة في المؤسسة القضائية (1640) وهذا عدد غير كاف، بسبب عملية اعداده والمدة الزمنية التي يتدرج بها، فلا بد من السعي لزيادة عدد القضاة الماهرين.
- معاملة (الدكة العشائرية) وفق المادة 4 اهاب قرار موفق، لأنه يتعامل مع قضية حساسة تمس امن المواطن واستقراره، اضافة الى اتساع رقعتها في المدن بعدما كانت محصورة في القرى والارياف، فعلى القضاء معالجة مشكلات مجتمعا بهذا الاضطراب.
- ذهب المحاورون الى رفض قيام السلطة القضائية بتعديل قانون الانتخابات وان يكون دورها هو السلطة القضائية التدقيق فقط.

الجلسة التاسعة | قيادة العراق خلال الازمة المالية والحرب ضد داعش:

○ د. فؤاد معصوم | رئيس جمهورية العراق السابق.

○ السفير لقمان الفيلي | المتحدث باسم رئاسة جمهورية العراق (مدير الجلسة).

- كانت بعض الجهات تتوقع ان ينهار العراق لوجود مجموعات ارهابية تنخر جسد الدولة، وخروج العراق من أزمة 2014 سالماً؛ يُعَدُّ انجازاً تاريخياً لعموم الشعب العراقي.
- كنا بحاجة الى اسناد دولي واقليمي وقد بدء بالمساعدات كما حصل عند الاتصال بالجانب الامريكي لتقديم الدعم اللوجستي والطعام لمحاصري سنجار عند سيطرته داعش الإرهابي، وبالجانب الإيراني لتوفير العتاد والسلاح في بدايات المواجهة.
- تعد فكرة اقامة مؤتمر دولي في باريس أثناء أزمة داعش لدعم العراق في حربه ضد العصابات الارهابية، خطوة مهمة في تعظيم دور العراق العالمي.
- لما كان للجمهورية الاسلامية الايرانية من دور كبير في المواجهة وتقديم المساعدة؛ فلا بد أن يتواصل التنسيق معها لمواجهة الإرهاب.
- لا توجد مُحددات لتدخل رئيس الجمهورية عند وجود مخالفة دستورية، لكن السؤال الحقيقي كيف يتدخل الرئيس؟
- تعد المصالحة من المفاهيم التي عرفت أديبات المعارضة وعرفت في تشكيل النظام الجديد، وهي آلية مهمة لقيام الدولة والمجتمع المدني.
- لقد تضررت كثير من العوائل العراقية بعد دخول داعش، على الرغم من أن بعضاً منها لم يصبهم اي اذى لوجود علاقات خفية مع هذه القوى الظلامية.
- الدستور العراقي بحاجة الى تعديلات لأنه كتب على عجلة فكان من المفروض ان يشترك في اعداده ممن له خبرة واسعة في القانون الدستوري، وممن لهم صلة تخصصية لصناعة الدستور.
- للحوار السياسي الجاد بين السياسيين واقطاب الرئاسة الثلاثة دور اساس في تعميق الامن والسلم المجتمعيين.
- من المهم ترك النزاعات التاريخية والتركيز على المشتركات السياسية بين الأطياف والكتل.
- لقد دخلت العلاقة بين المركز والاقليم في مسارها الصحيح وبشكل جيد والعراق بحاجة الى جميع ابناؤه، فلا بد من الحفاظ على هذا المدخل وتطويره.

الجلسة العاشرة: دور الشباب في صناعة التغيير:

- الاستاذ بليغ أبو كلل | الأمين التنفيذي لتيار الحكمة الوطني.
- د. أوميد صباح | مستشار رئيس إقليم كردستان العراق.
- د. علي العطار | رئيس اللجنة العليا لتطوير التعليم في العراق.
- الأستاذ أكرم العساف | رئيس حزب نهضة جيل.
- ماري فانتابي | مدير برنامج العراق - مجموعة الأزمات الدولية.
- الأستاذ عماد الخفاجي | (مدير الجلسة).
- إن وصول الشباب أقصى مراحل الاحباط بسبب سوء الادارة والاهمال وانعدام الامل والفساد والبطالة الى اعلى مستوياتهما، يُعد إحدى أهم التحديات التي يجب التحسُّب لها.
- التأسيس على إن الأصل في النظام الديمقراطي التنافس على تقديم الأفضل.
- من المهم دعم المشاريع الصغيرة وفتح افاق التعاون مع المؤسسات الخيرية.
- قياس الوعود والخطط المستقبلية بشكل واضح وشفاف، والكشف عن الإنجاز قياسا على بدء الشروع.
- يمثل ملتقى الرافدين بطاقاته الشابة أجلى مصاديق قدره الشباب على الادارة والتنظيم والقيادة وجمع الفرقاء وتقريب وجهات النظر.
- يجب ان تكون الترقية في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص مبنية على اساس مهني لا على اساس التكتل الحزبي واستثمار الطاقات الشابة.
- إن 90% من القوى السياسية تعتمد الشباب كماكنة وارضية خصبة للترويج لخطاباتها والوصول الى مبتغياتها البراغمية البحتة ومن ثم تهميش الشباب واقتسام المغنم من قادة تلك القوى.
- تعد جدلية (الشاب والمخضرم) في تسنم العمل السياسي وتبوء الاماكن الحساسة في الاحزاب الحاكمة، من الامور الجديدة القديمة ويتم اعتمادها كسلاح ذي حدين لإقصاء الخصوم وكبح طموح الشباب، فلا بد من تنقية الأهداف عندما تزج القوى السياسية الشباب في صنع المستقبل.
- اسباب دخول الشباب معترك الحياة السياسية :
 - ◇ ضرورة اعادة بناء الدولة التي أنهكها الفساد والتفكير التقليدي القائم على اساس نظرية المؤامرة وافترض وجود خصم في الجهة المقابلة.
 - ◇ استثمار النظام الانتخابي الجديد.
 - ◇ زج منظمات المجتمع المدني وتثقيفها المستمر لضرورة مشاركة الشباب الفاعلة.
 - ◇ التأثير بالإعلام الهادف.
- عرض أحد المُتَحاوِرين فكرة إعادة فكرة اتحاد الطلبة لأنها المصنع الذي يتم فيه اعداد القادة والوعي الهادف.
- التركيز على المشتركات التي من شأنها ردم الفجوة بين اطياف المجتمع العراقي كفكرة المخيمات واستثمار المناسبات الوطنية كمباريات المنتخب الوطني.
- التحدي الأكبر هو تحدي (التنمية الاجتماعية، الاقتصادية، الخ) علما ان الاهتمام بالتنمية الاجتماعية له اثر كبير في تنمية الجوانب الاخرى.

- لم يُحقّق النظام السياسي الحالي وتأثير كافية في ربط المجتمع الشاب مع القيادة، رغم اشراك مجموعة ضئيلة منهم مع النظام بيد انهم لم يتمكنوا من اصلاح الثاني.
- من الصعب على القادة أن يتفهموا ما الذي يحصل للشباب في الشارع فمجموعة منهم يكادحون لكسب لقمة العيش ومنهم من اندمج تحت لواء المجاميع المسلحة لنفس السبب مما يشكل خطرا على البلد.
- ذهب أحد المتحاورين إلى أن تجربة الحزب الديمقراطي تجربة فريدة بين المنظمات الجماهيرية من حيث قوة الايمان داخل الحزب بضرورة اشراك الشباب.
- تعزيز نظام الابتعاث لاكساب الشاب خبرة عالمية ورجوعه متسلحا بالمعرفة والخبرة ليكون جزءاً من عملية البناء والاعمار.
- ماذا يريد الشباب: الخدمات، والتعليم، وعند انعدام هذين المطلبين الأساسيين يتجه الشباب الى الحقد على الطبقة السياسية او الانخراط في صفوف المجاميع المسلحة.

أمن العراق واقتصاده: رؤية الدول دائمة العضوية:

الجلسة الحادية عشرة

- برونو اوبيرت | السفير الفرنسي في جمهورية العراق.
- جوي هود | نائب السفير الأمريكي في جمهورية العراق.
- رامون بليكوا | سفير الاتحاد الأوروبي في جمهورية العراق.
- هيو عثمان | كاتب وصحفي (مدير الجلسة).
- الدبلوماسية المتوازنة التي اتسمت بها سياسة العراق خلال الحرب ضد داعش لعبت دوراً مهماً في دحر التنظيم، إذ أن السياسات المتوازنة تجاه الدول المجاورة تعد عنصراً هاماً في ترسيخ الانتصار فالمهم السير عليها وتطويرها إيجابياً.
- نهاية داعش الميدانية لا يعني نهايتهم بشكل كامل إذ ان هناك وجود شبكات للتنظيم وربما قوتهم بالوقت الحاضر هي نفس ما كانت في سنة 2013، وهناك حاجة لتقديم كل اشكال الدعم للعراق بالتنسيق مع الحكومة العراقية ومنها تقديم 500 مليون دولار لإعادة البنى التحتية والمساعدة لعودة النازحين.
- الاستراتيجية الامريكية تجاه العراق محدد بثلاثة أطر، أولها بناء عراق قوي قادر على الدفاع عن نفسه وهو ضروري لاستقرار المنطقة، وثانيها ان أي وجود امريكي يكون بناء على طلب من الحكومة العراقية وثالثها عدم استخدام العراق للهجوم على الآخرين ولا توجد نية لوجود عسكري دائم في العراق.
- السياسة الخارجية الامريكية تطبق وفق الاتفاقيات المبرمة مع الدول وهناك اتفاقية مع العراق تسير عليها السياسة الخارجية الامريكية.
- إن أمن أوروبا لا يبدأ عند حدود اليونان او اسبانيا بل انه يعتمد على استقرار وازدهار العراق، وان داعش ليس ظاهرة في العراق فقط بل انه موجود في أوروبا، وبالتالي ما يحصل في العراق يؤثر على أوروبا، وأن القضاء على داعش يتطلب فضلاً عن الجهد العسكري القضاء على الايدولوجية المتطرفة ونظام الحكم الفعّال.
- كان سعي الاتحاد الأوروبي في مقدمة الجهود الرامية لإحلال الاستقرار في العراق، فقد كان له الدور الرائد في عقد مؤتمر الكويت، وان جهود الاتحاد الأوروبي لا تركز فقط على الاعمار المادي وانما تركز على تنمية الموارد البشرية العراقية لان المشكلة الأساسية في العراق ليست قلة الموارد وانما إدارة تلك الموارد.
- يمكن للعراق ان يلعب دوراً مهماً في الامن الإقليمي من خلال العلاقات التي يمتلكها مع المتنافسين الإقليميين مثل إيران والسعودية وكذلك يمكن ان يلعب دوراً في بناء الجسور بين تركيا والاكرد في سوريا.
- هناك دعم من الدول الكبرى للشركات لتعمل في العراق وتستثمر فيه.

أمن العراق الركن الأساس للأمن الإقليمي:

الجلسة الثانية عشرة

- المستشار فالح الفياض | مستشار الأمن الوطني العراقي.
- الأستاذ كريم سنجاري | وزير داخلية إقليم كردستان العراق.
- توبي دوج | بروفيسور في كلية لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية.
- لنا الخطيب | مدير برنامج الشرق الأوسط في معهد تشاثام هاوس.
- الفريق الأول ركن عثمان الغانمي | رئيس أركان الجيش العراقي.
- ريناد منصور | (مدير الجلسة).
- ضرورة العمل باقتصاديات ما بعد الحروب.
- تنظيم العلاقة بين قوات الجيش والحشد الشعبي بشكل إيجابي ومتكامل، ووفق آلية مُنتجة.
- أظهرت أزمة داعش أن العراق يُشكل منطقة (مُؤثرة) جداً في دول الجوار، فأى اهتزاز أمني في العراق تجد انعكاساته في الدول المجاورة، وعليه لا بُد من عقد شراكات أمنية مع دول الإقليم وخلق جو التفاهم بينهم.
- الضعف الأمني في السابق كان بسبب الفساد وسوء الإدارة وكوادر لم تحصل على التدريب وضعف الحكومات المتعاقبة.
- الفكر المتعصب ظاهرة عالمية فضلاً عن كونه خطراً جسيماً على جميع القيم.
- استفادت الجامعات الإرهابية من قنوات التواصل الاجتماعي وقنوات الاتصالات المتعددة وعلى الجميع غلق هذه القنوات بوجه الإرهابيين.
- من الضروري دراسة الأسس التي قام عليها الفكر المتطرف وما يُسهم في خلق بيئة إرهابية.
- واضح أن قلة الخدمات وفرص العمل فتحت الباب لتدخلات خارجية وصار بيئة لجامع إرهابية.
- إحكام السيطرة على المنافذ المالية ووسائل التواصل مُحاصرة الفكر الإرهابي.
- استتباب الأمن شريطة للحفاظ على النسيج الاجتماعي للعراقيين.
- فتوى الجهاد الكفائي للمرجعية حفظت العراق، وانتصرنا على فلول داعش، والآن نطارد خلاياهم النائمة.
- بدأنا بتطوير المنظومة الاستخباراتية وتفعيل الصناعات الحربية.
- الانسحاب الأمريكي من سوريا ليس مؤكداً، ولكن أي انسحاب سيؤثر سلباً على قوات سوريا الديمقراطية.
- في سوريا هناك منافسة بين إيران وروسيا، والانسحاب الأمريكي سوف يعزز المنافسة الإيرانية - الروسية.

لقاء القادة

LEADERS MEETING

اليوم الأول

الشيخ قيس الخزعلي و السيد قوباد طالباني

اليوم الثاني

الشيخ خميس الخنجر و النائب عدنان الزرفي

الشيخ قيس الخزعلي :

- لقد جعل التغيير في العراق بعد 2003 البلد مفتوحا بشكل كبير، وان التغيير الذي حصل بقوة السلاح أدى الى تداعيات كبيرة منها حل مؤسسات الدولة العراقية مثل المؤسسة العسكرية من قبل الولايات المتحدة، وعندما اريد إعادة بناء تلك المؤسسة فقد حصلت اتهامات بالتسييس والدمج.
- أقيم بناء النظام السياسي بعد 2003 على أساس المحاصصة الطائفية والسياسية مما جعل الحكومة العراقية حكومة ضعيفة ليس لديها القدرة على اتخاذ القرار.
- لقد كان انتشار الفساد في الفترة بعد 2003 الأثر الكبير في عدم استفادة العراق من وارداته.
- تأثر المجتمع العراقي بالطائفية السياسية مما أدى الى ترسيخ الطائفية الاجتماعية فيه وأدى ذلك الى جر العراق الى مخاطر أمنية اقتربت أحيانا من الحرب الاهلية ودفع العراقيون الالف الشهداء نتيجة لذلك.
- مثلت المرحلة 2014-2018، مشروع داعش والذي كان يشكل خطرا متعدد الابعاد فهو مشروع يستهدف الحياة أي حياة كل العراقيين والبعث الثاني يستهدف الدولة من خلال اضعافها وتقسيمها. والهدف الثالث افشال العملية السياسية وأخيرا فانه يهدف الى جعل المجتمع العراقي مجتمعا متطرفا.
- مسألة تنظيم وجود القوات الامريكية في العراق يجب ان يخضع للاتفاق القانوني والذي يأخذ بعين الاعتبار رأي المؤسسة العسكرية العراقية بمقدار ما تحتاجه من تدريب واستشاريين، ويجب ان يكون ذلك الوجود للمصلحة العراقية دون وجود أية مصالح أخرى.
- التهديد العسكري لداعش قد زال ولا توجد لدى التنظيم القدرة على احتلال مدن، ولكن لايزال التنظيم يشكل تهديدا أمنيا، مما يجب ان يتعامل معه من خلال تقوية الاستخبارات وإعادة انتشار القوات المسلحة بما فيها الحشد الشعبي.
- إن مسألة وجود قوات الحشد الشعبي منظمة بقانون ولا داعي لإيجاد تشريعات جديدة، وان بعض الممارسات التي يمكن ان تصدر من بعض افراد الحشد يعود الى عدم تطبيق ذلك القانون او الى عدم اخذ الحشد الصورة المؤسساتية المطلوبة، وان وجود المرجعية الدينية هو ضمان لعدم خروج الحشد عن الإطار الرسمي، وطالما ان الحشد يمثل تجربة ناجحة فانه من غير الصحيح التخلي عنه.
- الأزمة في العراق ليست أزمة شخوص وإنما هي أزمة تتعلق بطبيعة النظام، تجربة النظام البرلماني يجب أن يُعاد تقييمها من قبل النخب العراقية كونها أنتجت نظاما سياسيا ضعيفا وطائفا.
- يجب أن تبذل الجهود من أجل تحقيق المصالحة المجتمعية في العراق، فهناك العديد من المشكلات البينية داخل المكون الواحد فضلاً عن المشاكل بين المكونات في بعض المناطق والتي أنتجت سيطرة تنظيم داعش الإرهابي.

السيد قوباد طالباني :

- هناك تغيير كبير في الوضع السياسي الكوردستاني، فقد ارتفعت أصوات الحرية والتعبير عن الرأي وبدأت المعارضة السياسية بالظهور، وتغير الخارطة والفاعلين يحتاج إلى رصد علمي وتنبؤي.
- يجب ان يتم مناقشة مسألة الحكم في العراق وكيفية جعله حكماً رشيداً وعدم الاكتفاء بمناقشة المشاكل السنية الشيعية الكردية، فالناس تطالب بتوفير الخدمات وتحسين ظروف المعيشة.
- لابد من ملاحظة جهوزية القوات العراقية فيما يتعلق بمسألة الانسحاب الأمريكي من العراق، ويجب ان نلاحظ هنا تجربة الانسحاب السابقة للأمريكان والتي أدت الى تداعيات منها دخول داعش، فضلاً عن ذلك الاخذ بنظر الاعتبار مسألة المساعدة التي قدمتها قوات التحالف للعراقيين في سبيل التخلص من داعش.
- لابد من التأكيد على الرؤية او خارطة الطريق للحكومة، لأنه بلا وجود رؤية ستتحوّل الوزارة الى مجرد مكاسب سياسية تسعى اليها الشخصيات للحصول على المال والمغانم الأخرى.
- موازنة سنة 2019 تعد موازنة جيدة وأفضل من موازنات السنوات السابقة، وهي أفضل من موازنة 2018 والتي كانت موازنة مساومات، ونأمل ان تكون الموازنة عاملاً لبناء الثقة بين المركز والإقليم.
- هناك حاجة الى التعاون بين الحزبين الرئيسيين في الإقليم ونريد إطاراً استراتيجياً جديداً مع رؤية جديدة لاقتصاد كردستان والعراق.
- التظاهر والإضراب حق مكفول للجميع، المعلمون اضربوا في كردستان بسبب تأخر الرواتب، ولكن من غير المقبول ان تتحول المظاهرات الى حرق مقرات الأحزاب والمقرات الحكومية والاعتداء على مراكز الانتخابات.
- من المهم جداً تقوية الاواصر الاجتماعية بين المواطنين في إقليم كردستان وبقية العراق، يجب ان يكون هناك تبادل للزيارات بين الرياضيين والكتاب وغيرهم، للابتعاد عن حالة تسييس المجتمع.
- يجب تطوير العلاقات التجارية بين كوردستان وبقية انحاء العراق، فالتجارة في كردستان يجب أن لا يفكروا فقط في السوق الكوردستانية وانما يجب عليهم الانفتاح على السوق العراقية لتعزيز التجارة الداخلية.

الشيخ خميس الخنجر :

- ضرورة التفريق في سلوكيات المعارضة بين معارضة الحكومة ومعارضة الدولة.
- فهم التجربة العراقية لممارسة الديمقراطية تعني مشاركة كل القوى في العمل الحكومي.
- إعمار المناطق المحررة لا يكتمل بإعادة البنى التحتية، إنما يحتاج إلى استراتيجية جديدة تأخذ بنظر الاعتبار متطلبات ما بعد التحرير.
- إعادة اللاجئين والنازحين والمهجرين إلى مناطق سكناهم ينبغي أن يتزامن معه إعادة الثقة بالدولة، وتلافي آثار المشكلات الناتجة عن النزوح.
- الإفراج عن المعتقلين جزء من سياسات إعادة الاندماج الوطني.
- إخراج كل الحشود العسكرية عن المدن، لكي يشعر العائدون إلى مدنها بالأمن.
- ضرورة مشاركة المجتمع لتحقيق الأمن إلى جانب الأجهزة الرسمية.
- تحويل الحشد إلى منظومة وطنية متكاملة.
- لا بد من رسم استراتيجية متكاملة لمواجهة الفساد، ولا بد من الاستفادة من تجارب العالم.

النائب عدنان الزرفي :

- الدعوة إلى مبدأ اللامركزية في إدارة الدولة، والابتعاد عن تكريس سلطة المركزية.
- هناك تحركات جدية ورغبة قوية لمراقبة عمل الحكومة وأداء مؤسساتها، والعمل على محاسبتها أو دعمها، بمقدار ما تقدم للمجتمع.
- ينبغي أن تكون العملية السياسية، فيما يخص إدارة المحافظات، عملية منضبطة ومسؤولة، أما الآن فهي عملية غير مُسيطر عليها من ذات الكتل السياسية المشاركة في الحكومة.
- الحكومة هي من تقرر مصير وجود القوات الأجنبية، وطبيعة التعامل معها، ولا يمكن للبرلمان تحديد ذلك.
- يجب التفكير بشكل جدي واستراتيجي كبير بشأن وجود القوات الأجنبية، ولا ينبغي العجلة باتخاذ قرار إخراج تلك القوات. فهناك خطورة في هذه المرحلة، وتحديات ضخمة تواجه البلاد.

جلسة النجف الاشرف | حوار الأديان :

- سماحة السيد عز الدين الحكيم | أستاذ الحوزة العلمية في النجف الأشرف.
 - د. عبد اللطيف الهميم | رئيس ديوان الوقف السني.
 - المطران شليمون وردوني | نائب البطريرك الكردي مار لويس ساكو.
 - الشيخ ستار جبار حلو | رئيس طائفة الصابئة المندائيين في العالم.
 - سماحة الشيخ الدكتور محمد مهدي التسخيري | رئيس مركز حوار الأديان والثقافات الإيراني.
 - أ.د. عبد الأمير كاظم زاهد | رئيس هيئة المستشارين في مركز الرافدين للحوار (RCD) (مدير الجلسة).
- الدعوة إلى تدريس الأسس الداعمة للحوار وقبول الآخر في عموم مراحل الدراسة، مع ضرورة تنقية المناهج القديمة.
 - لما كان الإرهاب ناتج عن خلل بنيوي، فكري واجتماعي، فلا بد من التفكير بمواطن الخلل في التراث والفكر الديني المعاصر.
 - فشل التنمية، وسوء إدارة التنوع، وانعدام مشروع للنهضة عوامل مشجعة لظهور الإرهاب.
 - لا تجوز المراهنة على تعديل المزاج بين مكونات الشعب، بل لا بد من برامج تؤسس لوعي (يؤسس لمجتمع متحاور).
 - إعادة النظر بالرؤية التي قسمت العراق على أساس المكونات، فلا بد من دولة تقوم على أساس مدني، وعدم تكبيل الدولة بالآراء التي تزعم أنها تعبر عن الدين بالأطر القديمة.
 - لا بد من رسم استراتيجية لمعالجة (ما بعد داعش) على كل الأصعدة.
 - العراق بحاجة إلى مؤسسات مدنية تجمع رموز التنوع.
 - ضرورة اعتماد النسبية في المعرفة المستفادة من النص الديني.
 - الإبانة عن القيم الإنسانية في الأديان، لأن القيم الدينية هي القيم السياسية.
 - على وسائل الإعلام أن تراعي الحقيقة وتلتزم بها.